لقاء سريع مع

رئيس لجنة توزيع السمنت في مجلس محافظة بغداد:

نسعى لإعادة سعر طن السمنت الى ١٠٢ ألف دينار

ضيف الصفحة رئيس لجنة توزيع مادة السمنت في مجلس محافظة بغداد سألناه عن مهام هذه اللجنة وماقدمته للمواطن فاجاب:

بغداد /احمد كوزي

بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تم تشكيل لجنة مركزية في مجلس محافظة بغداد ترتبط بها لجان في المحافظات والمجالس البلدية مهمتها الاشراف على توزيع مادة السمنت المنتجة في مصانع وزارة الصناعة والمعادن التي كانت قد اعتذرت من مهمة القيام بالتوزيع لذلك قامت لجنتنا بوضع ضوابط لتوزيع السمنت على المواطنين بعد تقديمهم سند ملكية العقار المراد تشييده او اكمال بنائه اضافة الى خارطة بناء مصدقة من الجهات المعنية واجازة بناء نافذة. طلب المواطن يقدم الى الوحدة الادارية او المجالس البلدية في المنطقة او المحافظة التي يسكنها المواطن.

❖اللجان في الوحدات الادارية من هم اعضاؤها ؟

- اللجان في الوحدات الادارية تتكون من ممثل عن القائممقامية وممثل عن المجلس البلدي وممثل عن لجنة مجلس المحافظة ويشترط ان يكونوا من ذوي الاختصاص في هذا المجال.

❖ما كمية السمنت التي يحق للمواطن الحصول عليها هذا اذا افترضنا انه اكمل الاجراءات المطلوبة ؟

- الكمية التي يحصل عليها المواطن طن سمنت واحد لكل متر مربع من البناء والى حد عشرة اطنان وتعطى للمواطن حسب مراحل التنفيذ ولدينا وكلاء معتمدون في توزيع السمنت على المستحقين ينتشرون في مناطق بغداد المختلفة الان يبلغ عددهم ٣٥ وكيلاً، خلال هذا الشهر قمنا بتوزيع كمية من السمنت تقدر بـ٣٨٢٢٣ طناً على المستحقين.

❖ بكم يباع الطن الواحد من السمنت للمستحق ؟

- قبل فترة قريبة كان سعر الطن الواحد من الاسمنت العادي يباع للمواطن بسعر ١٠٢ الف دينار وزارة الصناعة والمعادن رفعته الى ١٢٠ الف والطن الواحد من السمنت المقاوم ١٣٠ الف دينار يضاف إليه اجرة الناقل التي تتراوح ما بين ٢٠ الفا الى ٢٢ الفا ذريعة الوزارة برفع الاسعار تعود الى شحة الطاقة وحسب علمنا الوزارة سبق لها ان قامت برفع اسعار السماد الزراعي المنتج لصالح وزارة الزراعة مما حدا الوزارة الاخيرة الى مخاطبة وزارة النفط لتوفير الوقود بواسطتها الى وزارة الصناعة لاعادة الاسعار الى سابق عهدها واعتقد باننا سوف نلجأ الى ما لجأت اليه وزارة الزراعة من اجل السيطرة على اسعار السمنت الذي تتصاعد حاجة المواطن اليه من اجل تشييد دار سكن لعائلته. نحن بدورنا في مجلس المحافظة نتمنى ان يسمع صوتنا من اجل اعادة السعر القديم لكي يتمكن المواطن من تحقيق حلمه في تشييد منزله في مثل هذه الظروف الصعبة التي وصلت فيها ازمة السكن الى حدود لم تكن مألوفة من قبل اذ تصاعدت ايجارات السكن الى اعلى مستوياتها.

المنافذ الحدودية أحد أسباب ارتفاع أسعار اللحوم

تحقيق/ محمد خضير السعدي

يعتبر العراق من أكثر دول المنطقة المستهلكة للحوم بنوعيها الحمر والبيض برغم الصعوبات التي تواجه هذه التجارة نتيجة الظروف الأمنية السيئة فضلاً عن تردي انتاج الثروة الحيوانية في العراق وعدم الاهتمام الرسمي بهذا الجانب الحيوي والمهم من الثروات، حيث يتم تهريب عدد كبير منها إلى خارج العراق. ان الثروة الحيوانية هي رافد اقتصادي مهم جداً لبناء قاعدة اقتصادية رصينة، وارتأينا ان نقف على أهم المعوقات التي تواجه هذه التجارة التي هي بديل عن الاكتفاء الذاتي لأن السوق بأمس الحاجة لها لسد النقص الحاصل فيها، يقول (أبو غدير) وهو احد العاملين في مكتب الهدى التجاري: في الحقيقة هناك تأخير في فحص عينة البضاعة التي تؤخذ من قبل اللجان المشكلة من وزارة الصحة ووزارة الزراعة/القسم البيطري. ان هذا التأخير يكلف الشاحنة الواحدة مبلغاً يقدر بـ(٧٥) دولاراً عن كل يوم. وتظهر النتائج ما بين ٧-١٠ ايام، ويتسبب هذا التأخير لنا بخسائر كبيرة هذا فيما يخص المنطقة الجنوبية ناهيك عن السيطرات التي تلي المنافذ الحدودية فمثلاً داخل مدينة البصرة ومدينة العمارة ومدينة الكوت يتم أخذ عينات على أساس الفحص ولكن هذه العينات ليس الغرض منها الفحص، بل هي عبارة عن (خاوة) وكذلك في بغداد يتكرر الأمر نفسه. وفي هذه العملية نحتاج إلى حوالي (١٠) صناديق عن كل شاحنة (كهدايا)!. أما في المنافذ الحدودية الأخرى مثل الوليد وطريبيل فأيام التأخير فيها أكثر من سابقتها، حيث تؤخر الشاحنات على الحدود لفترة تتجاوز ١٥-٢٠ يوماً وهو يكلّفنا والمستهلك مبالغ إضافية عن السعر المعتاد.

يضيف تاجر اللحوم السيد حميد أبو طيبة: ان التأخير الذي تسببه لنا المنافذ الحدودية واللجان الموجودة هناك في الكمارك ينتج عنه تلف البضاعة لأنها لاتتحمل وجودها في البرّاد لأكثر من خمسة ايام وان زاد عن ذلك فسوف تتلف البضاعة ويكون مصيرها الرمي كنفايات، وهذه خسارة مادية كبيرة يتكبدها صاحب البضاعة الذي دفع ثمن البضاعة وما لها وما عليها كي يتمكن من إيصالها إلى المستهلك. أما في الظروف الاعتيادية يتحمل التاجر خسارة تبلغ ١٠٪ من النسبة الإجمالية فمن كل ٣٠ طناً يخسر التاجر ٣ أطنان.

* طيب ، كيف يتم تخزين البضاعة في مثل هذه الظروف حيث الانقطاع المستمر في الكهرباء؟

- لدينا مولدات تعمل ليلاً ونهاراً لأجل الحفاظ على البضاعة من التلف والفساد.

*هل هناك متابعة من قبل وزارة الصحة ووزارة الزراعة؟

- نعم هناك متابعة من قبل وزارة الصحة، إذ تؤخذ عينات في كل اسبوع مرة أو مرتين ويتم أخذ هذه العينات إلى المركز الصحي في مدينة الصدر. وفي حالة عدم صلاحية المادة للاستهلاك البشري، يتم اتلافها من قبل وزارة الصحة. وكذلك يتم فحص العاملين ومنحهم شهادات صحية كل ستة أشهر وهو فحص دوري. وهناك أيضاً ملابس خاصة للعاملين خوفاً من تعرض البضاعة إلى التلوث. وهناك دور لأمانة العاصمة يكمن في متابعة الأرصفة القريبة من المخازن وتنظيفها يومياً، وفي حالة وجود أوساخ تتم محاسبتنا. اننا نطلب من السادة المسؤولين أن يقوموا بتسهيل مهمة الشاحنات لأجل إيصال البضائع والمنتجات إلى المواطن بأقل كلفة لغرض التخفيف عن كاهل المواطن العراقي الذي يعاني الأمرين ويستنفد مافي جيبه من مال لأجل توفير القوت اليومي وما هو ضروري.

إن المنافذ الحدودية وجدت للسيطرة ومنع دخول البضائع الفاسدة والممنوعة التي تضر بصحة وصالح المواطن، أما مايقوم به الأخوة هناك ونقول البعض وليس الكل فهو أمر لايتقبله الإنسان العراقي والمجتمع ككل، فلذا نرجو السادة المسؤولين في الكمارك ان يسهلوا مهام وصول الشاحنات التي تنطبق عليها المواصفات العالمية فيما يخص السلامة والصحة العامة.

الكابينة!

المواطن ابو زينب من سكنة المحلة ٨٦٣ زقاق ٦٢ دار ٧ بعث برسالة يشكو فيها من ان هاتفه المرقم ٥٥٩١٨٠٥ عاطل منذفترة تزيد على الشهر، كلما اتصل بالبدالة يقولون له ان سبب العطل هو الكابينة ولا يعلم متى تتكرم البدالة بتصليح الكابينة ويضيف في رسالته بانه والى فترة قريبة كان منتسبو شركة الاتصالات يبادرون الى اصلاح عطل الهواتف والكابينات حال تسلمهم اتصالاً ولكن في هذه الفترة لم يعودوا كذلك ولايعرف السبب على حد قوله.

المحلة ٩٠١ في منطقة الكرادة والتيار الكهربائي

المواطن رياض حامد من المحلة ٩٠١ في الكرادة بعث برسالة تضمنت شكواه من ان الزقاق ٢١ الذي تقع فيه داره لا يصله التيار الكهربائي مثل بقية الازقة في المحلة حين تجهز المحلة بالكهرباء وعند مراجعته دائرة الصيانة ذكروا له ان السبب يعود الى عطل الكيبل رقم ١٠ في المنطقةلكنهم لم يبادروا الى اصلاحه ويتمنى على وزارة الكهرباء الايعاز الى دائرة الصيانة بعمل ما مطلوب.

عمال النظافة في الزعفرانية

المواطن صبيح بنيان من منطقة الزعفرانية يؤكد في رسالته من منطقة الدور الحكومية في الزعفرانية والتي عانت ماعانت من اهمال النظام البائد لها بسبب مواقفها المناهضة له لم يتغير حالها كما كان يتوقع البعض فالحال الان هو تكدس النفايات والازبال في الشوارع والطرقات ولا تجد من يرفعها وان عمال النظافة لا وجود لهم في المنطقة مثل بقية المناطق وان اهتمام الدائرة البلدية منصب على بناء وهدم ساحة الزعفرانية التي بلغت تكاليفها مئات الملايين من الدنانير ولو كانت قد وجهت الى جانب خدمي اخر لكان اجدى وانفع من تجميل هذه الساحة التي لايعرف سبب الاهتمام بها وترك الجوانب التي هي بحاجة الى علاج.

المجاري في محلة ٧٣٥ بحي الامين

المواطن ابو وسام من منطقة حي الامين الثانية يقول في شكواه ان المحلة ٧٣٥ تعاني انسداد المجاري وان طفح المجاري قد غمر العديد من الازقة والشوارع والمنازل منذ اكثر من

هاتف معطل

المواطن صاحب الهاتف المرقم ٤٤٤٦٦٥٨ يشكو عطل هاتفه منذ فترة تزيد على الشهرين وكذلك هو الحال بالنسبة للمواطن صاحب الهاتف المرقم ٤٤٢٠٦٠٤ لكنه يقول في شكواه بانه معطل منذ فترة الشهر بدورنا ندعو شركة الاتصالات والبريد التي عودتنا على الاسراع في تصليح الهواتف العاطلة والتي تنشر ارقامها على صفحة جريدتنا.

رحى النفط والكهرباء

بغداد/ الهدى

المواطن اليوم بات يضحك من مقولة ان بلده يعد ثاني بلد في العالم في ما يملكه من خزين ستراتيجي نفطي وهويعيش ازمة محروقات ندر ان واجه مثلها في الماضي.اللتر من النفط الابيض اصبح يباع بالف دينار وقنينة الغاز سعرها ناهز الخمسة والعشرين الف دينار. المواطن خسر معظم دخله الشهري على شراء الوقود والتزود بالتيار الكهربائي من اصحاب المولدات الكهربائية في المنطقة والمحلة فسعر الامبير الواحد صار بكلفه من عشرة الاف دينار الى اثني عشر الف دينار ووزارة الكهرباء تتفرج وتوعد بعشرة امبيرات مجانية منذ زمن بعيد ولكن لم يدخل (كيس) المواطن امبير واحد من امبيراتها الموعودة.طوابير السيارات التي صارت تشبه عقدة الافاعي وهي تدور وتلتف حول محطات الوقود والعائلة داخل البيت تشوى شيا من درجات الحرارة اللاهبة والاخذة بالتصاعد يوما بعد اخر.

ورحى النفط والكهرباء تعتصر المواطنين باستثناء المسؤولين الكبار ومن يحيط بهم فهولاء مصونون من مخالب هذه الازمة التي استفحلت. القائمون على هاتين االوزارتين على مايبدو امنوا من المساءلة والحساب وان حدث فان شماعة الارهاب والوضع الامني المتردي هي الاغنية التي يرددونها على سؤال السائل ولا نعلم الى متى والحكومة ترخي بخيط النفط والكهرباء والناس قد ضجت وسامت الحال الذي هي عليه.

المواطن حميد معن يشارك معنا ليقول بانه يعزو ازمتي الوقود والكهرباء ليس للوزارتين المعنيتين فقط وانما يحمل وزارة الداخلية والدفاع المسؤولية اضافة الى وزارتي الكهرباء والنفط ويعتقد بأن على وزارة الداخلية ان تؤمن وصول سيارات نقل الوقود التي تتذرع الوزارة اي وزارة النفط بانها تتعرض لعمليات مسلحة وكذلك هو الحال بالنسبة لوزارة الكهرباء التي دائما ما تلقي تبعية انقطاع التيار الكهربائي على قيام المجاميع الارهابية بتفجير ابراج الكهرباء.ويضيف بالنسبة لشحة الوقود فهو يرى بان الفساد الاداري له دور كبيرفي استفحال هذه الازمة والفساد قد يبدأ من الموظف في الوزارة مرورا بموظف محطة التعبئة وانتهاء بمنتهزي الفرص من الذين يريدون الاثراء على حساب المواطن المسكين واعتقد لو ان محطات التعبئة فرضت عليها الرقابة المشددة لمحاسبة الذين يتعاملون على ما يطلق عليهم (البحارة) لرأينا هناك فارقا كبيراً لمصلحة المواطن ولكن الامور تجري على ما يهوى المستفيدون اما المواطن حسن محسن دهام من مدينة الحرية فهو يشارك بالقول:مما يؤسف له ان المسؤولين وبما فيهم الوزراء لا يعترفون بعجزهم في ادارة ما يوكل اليهم من مهمام ويبقون متشبثين بالمنصب حتى ولو كان على حساب المواطن البسيط. منذ سنة واكثر واداء هاتين الوزارتين اداء سلبي كلف المواطن الكثير سلبه راحته وانتزع منه معظم الدخل الشهري الذي كان يمكن ان يشتري به ما ينقص عائلته من لوازم اخرى ويحسن من ماكله وملبسه ويبدو ان الحكومة غير مهتمة بما يجري والا لسارعت لعزل من لا يقدم ما يجب ان يقدمه.

المواطن خيرالله عيدان من حي اور يقول:مما يؤسف له ان المحسوبية والمنسوبية لعبت دورا في استشراء الفساد فالمسؤول الان لا يوظف الا ابن العم وابن الخال او من المذهب والحزب والعشيرة فيغض النظر عنه فيما يمارس من فساد اداري يدفع ثمنه المواطن غاليا واعتقد ان وزاراتنا لن يستقيم عملها ان بقيت على هذا الحال اما عن ازمة التيار الكهربائي فيقول المواطن محمد معن من مدينة الشعب مما يؤسف له ان لدينا مهندسين على جانب كبير من الخبرة في مجال الكهرباء ولو توفرت لهم الوسائل والتشجيع لا ستطاعو ان يعملوا الكثير.

صورة وتعليق

ماذا في قدريكما؟

من الشارع

البحث عن الماء

منطقة العبيدي وما جاورها من مناطق ومحلات سكنية تعيش ازمة حادة في مجال انقطاع مياه الشرب. في سيارة الكيا التي كنت استقلها من منطقة المشتل الى منطقة العبيدي ومن نافذتها رأيت عدداً من المواطنين مجتمعين حول حفرة تقع على حافة مستنقع آسن تطل عليه دور المواطنين وعرفت من حديث بعض الركاب ان مياه الشرب قد انقطعت عن مناطق العبيدي والشهداء الاولى والثانية والثالثة وان الذين اجتمعوا على الحفرة كانوا في سبيل البحث عن انبوب ناضح قد ينجدهم وينجد عوائلهم التي عاشت منذ يومين بلا مياه شرب. مايهم من المشاهدات التي رأيتها في هذه المنطقة العطشى تماما ان سكانها كانوا مستنفرين يحملون العبوات البلاستيكية وقدور المطبخ نساء ورجال واطفال ويتجهون الى مناطق تفيد اخبارها بان أنابيب مياهها غنية بمياه الشرب. منطقة البلديات وحي السفير ومدينة الصدر كانت قبلتهم وبدوا كمن طاش لبهم في ظهيرة ذلك اليوم القائظ الذي كانت فيه الحرارة على اشدها. احد الركاب ذكر لمن كان يجلس الى جانبه ان المواطن الذي يحصل على علبة مياه لعائلته صار يخفيها عن الاعين خوف ان يراها جاره ويهرع اليه طالبا منه (طاسة) ليملأها له. كما ذكرنا كان أهالي المنطقة مستنفرين فانت ترى اطفالاً صغاراً ابتكروا لهم طريقة لحمل الماء الى عوائلهم من مناطق بعيدة من خلال صناديق بلاستيكية رتبوا بداخلها وضع عبوات المشروب الغازي ثم ربطوا مقدمتها بحبل وراحوا يجرونها خلفهم وهم يسالون الاخرين عن المناطق التي يحتمل ان تكون فيها انابيب المياه جارية. احد الركاب قال ايضا انه من سكنة منطقة حي الشهداء الثانية وان زوجته اخبرته أمس بان احدى النساء طرقت عليها الباب طالبة ان تملا لها علبة صغيرة بالماء وذكرت لها ان لديها طفلا رضيعا لم تجد له ما يملأ رضاعته من الماء وعندما اعتذرت لها بكت المرأة صاحبت الطفل مما حدا زوجة المتكلم اعطائها ما كانت قد ادخرته من كمية ماء قليلة لعائلتها ومن حديث بعض الركاب علمنا ان هذه المنطقة ما ان تخرج من أزمة مياه حتى تدخل في أزمة اخرى تتواصل مع الاولى فبسبب اعمال مد انابيب شبكة مياه المجاري تقطعت معظم الانابيب البلاستيكية المربوطة بالانبوب المغذي وبقي المواطنون من دون مياه لفترة ايام عديدة اعقبتها ازمة انقطاع الماء عن العاصمة بغداد ليومين متتالين ولاسباب قيل عنها بتوقف التيار الكهربائي وما ان اعيدت الامور الى نصابها حتى بدأت هذه الازمة الأخيرة وهي مستمرة الى الآن وما يجلب الانتباه اليه ان الدوائر المعنية من بلدية وغيرها لم تكلف نفسها اسعاف المواطنين بصهريج ماء يمكن ان يحصل منه المواطن على ما يبل غليله مثلما يقولون.